

التغذية الحيوانية*

أولا — دراسة مدى كفاية الأغذية الحيوانية في الحاضر والمستقبل ومدى استغلالها استغلالا اقتصاديا صحيحاً :

تبين من دراسات المؤتمر أن أقل تقدير لكميات مواد العلف الناتجة بالإقليم المصرى هو ٤,٢ مليون طن معادل نشا بينما كان أكبر تقدير يبلغ ٦,٥ مليون طن معادل نشا . ولما كانت أسس التقدير واحدة ، فقد لاحظت اللجنة أن هذه الفروق تنجست عن إضافة مواد علف غير واردة بالاحصاءات الرسمية مثل (خف وتوريق وتطويش الذرة ، تبان الفول والحلبة والعدس والبرسيم ، والبرسيم الحجازى والدرأوة ومحاصيل العلف الخضراء الصيفية وقش الأرز وقوالم الذرة وما تقوم الحيوانات الزراعية بتجريده من على القنوات والجسور وما يتخلف بالأراضى من الحشائش بعد نزع المحاصيل عنها وزعازيع القصب وحبوب ذرة المسكس والحبوب والبقول التالفة التي لا تصلح لغذاء الإنسان وأنواع كسب السكتان والسمن وعباد الشمس وفول الصويا والفول السوداني وتفل البيرة الجاف وجذيرات الشعير النابتة ومتخلفات صناعة النشا من الذرة والأرز وقش العدس والفول وسن العدس وكسر الفول وكسر القمح وكميات الدقيق غير الصالح لغذاء الإنسان وكذلك كميات لبن الفرز وشرش اللجنة الناتجة محليا ومسحوق السمك واللحم والدم) .

أما من حيث الاحتياجات الغذائية للحيوانات المصرية فقد تراوحت بين ٤,٤ مليون طن معادل نشا و ٦,٣ مليون طن معادل نشا ، ويرجع الفرق بين التقديرين إلى أن التقدير الأقل بنى على أساس أن الدواجن والأغنام والماعز حيوانات كائنة تتغذى على فضلات المحاصيل وبقايا أغذية الإنسان في المدن والقرى — بينما في التقدير الأعلى — أدخل في الاعتبار أن هذه الحيوانات تتغذى على علائق من مواد العلف الواردة بحصاءات الرسمية .

أما من ناحية كفاية البروتين المضموم في الأعلاف المصرية — فإن الرأي مجتسع على كفايته في الأعلاف المصرية بحيث يفي ويزيد عن الاحتياجات الكاملة للحيوانات المصرية .

وحيث أن كمية الغذاء الناتج من البرسيم شتاء تبلغ حوالى ٧٠ ٪ من مجموع القيمة الغذائية لمواد العلف جميعها — ولما كانت هذه الكمية تستهلك كلها تقريباً في فصل الشتاء البالغ خمسة أشهر ونصف — لذلك كان من الأوجب عدم الإسراف في التغذية على البرسيم شتاء وتحويل ما يمكن توفيره من البرسيم إلى دريس أو (سيلاج إذا سمحت الظروف) لاستعماله في التغذية الصيفية حيث أن كميات التغذية الصيفية تبلغ حوالى ٣٠ ٪ فقط من مجموع مواد العلف وبذلك يمكن توفير الأغذية وتنظيم توزيعها على مدار السنة .

وباتباع هذا النظام فإنه يمكن تلافي الأضرار الناتجة عن الإسراف في استعمال التبن — هذا الإسراف الذى يقلل من الاستفادة بالأغذية المركزة عند التغذية عليه صيفاً لعدم وجود الدريس الكافى أو الأعلاف الخضراء — وأن تفهم الجمعيات التعاونية لهذا النظام سيكون له أبلغ الأثر في تعميمه .

ثانياً — دراسة الامكانيات الجديدة التى يمكن استغلالها في تغذية الحيوان حتى يمكن زيادة عددها في الإقليم الجنوبى :

تبين للجنة أن كثيراً من مخلفات المحاصيل كحطب القطن والنرة وقش الأرز ومصاصه القصب وغيرها تستعمل في الحريق بالريف — فإن الأبحاث أثبتت امكان زيادة قيمتها الغذائية بمعاملتها بالقلويات كماء الجير والصودا الكاوية — فتصبح مصدراً له أهميته في تغذية الحيوانات لتحويلها إلى منتجات حيوانية كاللحم واللبن — هذا فضلاً عن أن تحرير الحيوان من العمل الزراعى سيوفر الكثير من مواد العلف التى يمكن تحويلها من إنتاج العمل إلى إنتاج اللحم واللبن أيضاً .

وعند تعميم هذه السياسة سيكون من نتيجتها استعمال الكثير من مواد الوقود في الريف في تغذية الحيوانات وهذا يستدعى الاهتمام من الآن بتوفير المواد

البتروولية لاستعمالها كأساس للوقود بالريف المصرى ، هذا ويمكن الاستفادة بالكسب الناتج من الإقليم الشمالى ، وكميته كبيرة ، وكذلك يمكن تعميم المطاحن هناك حتى يتيسر طحن جميع القمح الناتج وتصدير الدقيق والانتفاع بالزوائد المختلفة عن الطحن فى تغذية الحيوانات كما يمكن الاستفادة من استيراد بذرة القطن من السودان وعصرها بمعاصر الاسكندرية للحصول على الزيت والكسب .

ثالثاً — دراسة لأنسب العلائق وتكوينها حسب المناطق والغرض منها :

تبين أنه لا توجد فروق كبيرة بين مناطق الإقليم الجنوبى الجغرافية تدعو إلى توزيع الأعلاف المستعملة إذ أن تكوين عليقة خاصة أمر يحدده كثير من العوامل المختلفة المتعلقة بالحيوان والغذاء — وقد وضعت مقررات غذائية لجميع الحيوانات والدواجن فى صورة معادل نشا للاسترشاد بها عند تكوين العلائق لجميع أنواع الحيوانات والدواجن وجميع الأغراض (وهى المرفقة بالجداول ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من بحث « دراسات فى تغذية الحيوان » المنشور فى صفحة ٥٥١ من هذا العدد) .

رابعاً — دراسة تصنيع الأعلاف الحيوانية وأنسب النظم لتحقيقها :

تبين من هذه الدراسة ضرورة العمل على تشجيع استعمال الأعلاف المخلوطة والمصنعة لكافة الأغراض الإنتاجية بشرط إحكام الرقابة على إنتاجها من ناحية قيمها الغذائية والكىماوية والصحية والبكتريولوجية على أن تساهم الجمعيات التعاونية فى نشر الوعى العلفى بين المربين والمزارعين مع معاونة بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى التسليف على هذه الأعلاف ، كما هو حاصل بالنسب لتوزيع التقاوى والأسمدة .

وقد يكون من المشجع على الوصول لهذا الهدف رفع سعر الكسب الخالص مع خفض سعر العلف المخلوط والمصنع .

خامساً — موضوعات أخرى عرضت على اللجنة :

(١) الاستفادة من نظام التفريع فى نبات البرسيم لزيادة المحصول الأخضر منه (الدكتور عبد المنعم بدر) .

(ب) منع ذبح عجول البتلو قبل أن يبلغ وزنها ٣٥٠ أوسن سنتين أبهما أقرب (الدكتور عبد المنعم بدر) .

(ج) تنظيم تداول الكسب وتوفير العلف الصيغ عن طريق الجمعيات التعاونية (الأستاذ جودة السيد شقران) .

(د) تخفيف البرسيم صناعياً وتكاليف إنتاجه لإمكان تصديره للخارج (الأستاذ يوسف فارس) .

وانتهت اللجنة من دراستها إلى التوصيات الآتية : —

أولاً — توصى اللجنة باستخدام الوسائل التعاونية المستحدثة في تنظيم استعمال الأعلاف الحيوانية كما أوصت به اللجان الفنية مما لا يتيسر للأفراد الزراع القيام به .

ثانياً — توصى اللجنة بالعمل على زيادة كمية الأعلاف المستعملة حالياً بطريقة تعاونية وعلى الأخص بما يأتي : —

١ — تنظيم استعمال التبن صيفاً حيث أن الاسراف الحالى فيه يقلل من استفادة الحيوانات من الأعلاف الأخرى .

٢ — استعمال المواد الغليظة والأخص قش الأرز وحطب الأذرة بعدمعاملتها بماء الجير المطبق لرفع قيمتها الغذائية .

ثالثاً — منع استعمال الكسب الخاثر في التغذية الصيفية وضرورة خلطه بمواد الأعلاف الأخرى طبقاً لمواصفات معينة بالتطبيق لأحكام الأعلاف الحيوانية المصنعة المعمول به حالياً ، وعلى أن تقوم الجمعيات التعاونية بدورها بتصنيع هذه المخاليط .

أظهرت أبحاث وزارة الزراعة أن أكف أنواع الدواجن من الوجبة الإقتصادية في تحويل غذائها إلى لحم وبيض هي الرود ايلاند والبيموث والجهورن والفيومي وخليط الفيومي مع للجهورن وخليط الفيومي مع الرود ايلاند .